الأنباء
الجمعة 5 يونيو 2015

خلال لقائه مع كبار رجال الأعمال والاستثمار الألمان في برلين

السيسي: مصر ملتزمة بتعهداتها تجاه المستثمرين الجادين

برلين ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي التزام الدولة المصرية بتعهداتها القانونية والمالية تجاه المستثمرين المحليين والأجانب، كما أكد التزام الدولة بتذليل كافة العقبات والإجراءات الروتينية أمام المستثمرين الجادين في مصر.

جاء ذلك خلال لقاء الرئيس مع كبار رجال الأعمال والاستثمار الألمان في مقر إقامته في برلين في إطار زيارته الحالية لألمانيا.

وقال وزير الصناعة والتجارة منير فخري عبد النور : إن الرئيس عبد الفتاح السيسي عرض خلال لقائه مع مجموعة من كبار رجال الأعمال والمستثمرين الألمان فرص الاستثمار في مصر.

وأضاف عبدالنور، في تصريحات خاصة لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إن الرئيس السيسي عرض فرص الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي صناعة الخدمات، مشيرا إلى أن رد فعل الشركات الألمانية كان إيجابيا وأكدوا على مساندتهم لمصر وثقتهم في مستقبل الاقتصاد المصري وثقتهم الكبيرة في النهضة الصناعية المصرية.

وأشار الوزير إلى أن عددا كبيرا من الشركات اجتمع مع الرئيس وكان على رأسهم: شركة ديزل جروب، وشركة السياحة «توي»، ومريدس دايملر، و«دويتش بنك»، وشركة هيرنكنشت للانفاق، بالإضافة إلى مجموعة من أكبر الشركات الصناعية والتجارية الألمانية العاملة في ألمانيا والمهتمة بالشأن المصري.

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونائب المستشارة الألمانية وزير الاقتصاد والطاقة سيغمار غابرييل يشهدان توقيع احد العقود المشتركة في الطاقة في برلين امس الاول (أ.ف.ب)

منير فخري عبدالنور: الشركات الألمانية أكدت مساندتها لمصر وثقتها في مستقبل اقتصادها

وقال رئيس شركة «هيرنكنشت» المهندس مارتن هيرنكنشت إن هناك تعاونا مع مصر في معدات البناء والأنفاق، خاصة واننا نعمل مع مصر في مشروع محور قناة السويس الجديدة.

وأضاف، في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إن محادثاتنا مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي كانت إيجابية للغاية وتم الاتفاق على عدة محاور للتعاون، مشيرا إلى أننا نعمل مع مصر منذ 20 عاما وقمنا بعمل محطة الأنفاق في القاهرة ولدينا تعاملات أخرى مستقبلية مع مصر.

وقال : إننا وقعنا عقدا مع مصر لعمل مشروع لتوريد معدات البناء من شأنه أن يكون هناك أنفاق أسفل قناة السويس تربط سيناء بمحافظات القناة، مؤكدا أن هذا التعاقد سيكون بين الشركات الألمانية والمصرية ومن المقرر أن يتم تكثيف التعاون في المستقبل.

وأكد أن لقاءهم مع الرئيس المصري كان إيجابيا للغاية وتم الاتفاق على عدة محاور للتعاون، وتابع: «اعتقد ان الشخص المناسب في المكان المناسب».

ومن جانبه صرح المتحدث باسم شركة «سيمنس» فيليب أرنست إن التعاون بين الشركة والحكومة المصرية يعد تعاونا مهما بالنسبة لشركة سيمنس والحكومة المصرية في إطار التطورات والتغيرات الاقتصادية ويأتي ذلك في إطار التعاون الثنائي الاقتصادي بين البلدين والذي يصب من أجل الشعب والمواطن المصري وتوفير فرص عمل للمواطنين.

وأكد أن مصر شريك اقتصادي مهم لألمانيا ونحن سعداء بالتعاون مع مصر وسيكون هناك مزيد من التعاون في المستقبل.

مصادر لـ «الأنباء»: اشتراط البطاقة الشخصية في مصر للصلاة في رمضان «عار من الصحة»

أحمد صبري

أكدت مصادر من وزارة الأوقاف المصرية لـ «الأنباء» أن ما نشر على بعض المواقع الإخبارية، حول عزم الوزارة السماح أداء صلاة القيام خلال شهر رمضان المقبل، لمن يسلم بطاقته الشخصية فقط، كلام عار تماما من الصحة، وليس له أساس من الصحة.

وأضافت أن الأخبار تم تداولها بشكل خاطئ، حيث طلبت الوزارة من أئمة المساجد التي تنوى الاعتكاف خلال شهر رمضان المقبل، تسليم قائمة بعدد بأسماء المصلين، وأرقام بطاقاتهم الشخصية، وهو إجراء متبع كل عام، للتعرف على الأشخاص الذين يؤدون صلاة التهجد.

وشددت مصادر وزارة الأوقاف على أن الوزارة ستتصدى بكل حسم لأي شخص يستخدم المساجد في التحدث في أي أمور سياسية، أو الترويج لأي فئة أو جماعة، لافتا إلى أن المساجد بنيت للعبادة والتقرب إلى الله فقط.

بتهمة التآمر لقتل مئات المتظاهرين في ثورة 2011

إعادة محاكمة مبارك في «قضية القرن»

القاهرة ـ أ.ف.ب: قررت محكمة النقض المصرية أمس إعادة محاكمة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك بتهمة التآمر لقتل مئات المتظاهرين المعارضين له إبان الثورة التي أطاحت به العام 2011، بعد إلغاء حكم سابق بإسقاط التهم عنه.

وقررت المحكمة تثبيت أحكام البراءة بحق حبيب العادلي وزير الداخلية خلال حكم مبارك، وستة من كبار مساعديه في ذات القضية كذلك تثبيت براءة مبارك ونجليه ورجل الأعمال حسين سالم في قضية فساد مالي.

وقال القاضي أنور جبري القاضي في محكمة النقض المصرية، أعلى هيئة قضائية جنائية في مصر، من على المنصة وسط خمسة قضاة آخرين «قررت المحكمة.. قبول طعن النيابة العامة شكلا بالنسبة للمطعون ضدهم عدا (رجل الأعمال) حسين سالم وفي المضمون نقض الحكم الطعون فيه بالنسبة لمحمد حسني مبارك عن تهمة الاشتراك في القتل العمد وتحديد جلسة 5 نوفمبر (تشرين الثاني) للنظر في الموضوع».

وليس من الواضح حتى الآن إذا ما كانت المحكمة ستصدر حكما نهائيا في جلسة 5 نوفمبر المرتقبة أم أنها ستكون جلسة افتتاحية في محاكمة أطول تمتد لعدة جلسات.

وانعقدت الجلسة في قاعة مجددة حديثا في دار القضاء العالي قرب ميدان التحرير، قبلة الثورة التي أطاحت مبارك قبل اربع سنوات.

واعترض عدد من أنصار مبارك الذين حضروا المحاكمة على إعادة محاكمته ودخلوا في مشادات مع عدد من الصحافيين في قاعة المحكمة، كما اشتبكوا مع شاب هتف ضد مبارك خارج قاعة المحكمة.

وقالت عبير لطفي التي كانت تضع ميدالية تحمل صورة مبارك حول رقبتها بحزن بالغ لفرانس برس داخل قاعة المحكمة «هذا ظلم.. مبارك بطل يجب أن يكرم لا أن يحاكم» وسط هتافات مناوئة لقرار إعادة محاكمة مبارك.

وفي يونيو 2012 حكم على مبارك بالسجن المؤبد بتهمة التآمر في قتل هؤلاء المتظاهرين خلال الانتفاضة الشعبية عام 2011 التي أطاحت به من السلطة.

وفي 29 نوفمبر 2014 أمرت محكمة جنايات في القاهرة كانت تعيد محاكمته بإسقاط التهم وبالتالي تبرئة مبارك بسبب نقص الأدلة، لكن النيابة قدمت طعنا أمام محكمة النقض وهو ما قبلته هذه المحكمة امس. وفي 9 مايو الفائت، صدر حكم نهائي بالسجن ثلاث سنوات بحق مبارك ونجليه بتهمة اختلاس اكثر من 10 ملايين يورو من الأموال العامة.

وقال عدلي بسطاوي محامي حبيب العادلي لوكالة فرانس برس عبر الهاتف أن «حكم البراءة اصبح نهائيا وبات بالنسبة لحبيب العادلي والمساعدين».

وحصل عشرات من ضباط الشرطة المتهمين بقتل مئات المتظاهرين أثناء الثورة التي أسقطت مبارك على البراءة.

روسيا تدرس إمكانية إيصال مساعدات إنسانية إلى صنعاء

الحكومة اليمنية: محادثات جنيف تبدأ في 14 يونيو

عواصم ـ وكالات: قال مصدر في الحكومة اليمنية، إن المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة بشأن حل الأزمة الراهنة في بلاده، ستبدأ في الـ 14 من الشهر الجاري، في جنيف.

وفي تصريح هاتفي من الرياض، أوضح المصدر أن الموعد تحدد بشكل نهائي، وأن مندوب اليمن في الأمم المتحدة، خالد اليماني، سلم موافقة السلطة الشرعية (في إشارة إلى سلطة الرئيس عبدربه منصور هادي) على المحادثات في الموعد المذكور.

ووفق المصدر نفسه الذي فضل عدم الكشف عن هويته، فإنه من المتوقع أن تعلن الأمم المتحدة رسميا عن الموعد خلال الأيام المقبلة.

وتأجل مؤتمر جنيف، الذي كانت الأمم المتحدة تنوي عقده في 28 مايو الماضي، بسبب اعتراض الحكومة اليمنية التي اشترطت آنذاك تنفيذ القرار الأممي 2216، الذي يتضمن عدة بنود بينها انسحاب الحوثيين من العاصمة صنعاء، والمدن الرئيسية، وتسليم أسلحتهم قبل أي محادثات معهم.

من جهته، أعرب مجلس الأمن الدولي، أمس الأول عن «خيبة الأمل العميقة لعدم انعقاد مشاورات جنيف في موعدها الذي كان مقررا الشهر الماضي»، داعين الأطراف اليمنية المعنية للمشاركة في مشاورات سياسية شاملة بوساطة الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن.

إلى ذلك، صرح نائب وزير الخارجية الروسي جينادي جاتيلوف امس بأن روسيا تدرس إمكانية إيصال مساعدات إنسانية إلى اليمن، لافتا إلى أن مثل تلك المسألة يمكن أن تحل في غضون أسابيع.

«التحالف» والمقاومة يكبدان الحوثيين خسائر فادحة

ونقلت وكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية عن جاتيلوف قوله: «نحن ما زلنا نطالب بإعلان هدنة إنسانية في اليمن لتأمين إيصال المساعدات الإنسانية. من جانبنا نحن ندرس الخيارات لإيصال شحنات تلك المساعدات إلى اليمن في المستقبل القريب».

وأوضح جاتيلوف أن الطائرات المحملة بالمساعدات الإنسانية يمكن إرسالها إلى اليمن بعد حل «جميع القضايا التنظيمية»، وقال جاتيلوف: «هذا الأمر ممكن خلال أسابيع».

الى ذلك، أفادت مصادر قبلية بحسب قناة «العربية» بسقوط أكثر من 17 قتيلا من ميليشيات الحوثي، بينهم القيادي طلال وابل، بالإضافة إلى عشرات الجرحى، خلال اشتباكات عنيفة مع المقاومة الشعبية، على جبهتي الحوض والجمهوري بمحافظة تعز.

كما دار قتال عنيف بين المقاومة الشعبية وميليشيا الحوثي والمخلوع علي صالح، في مناطق جنوب منطقة سناح شمال مدينة الضالع، أسفرت عن سقوط قتلى وعشرات الجرحى في صفوف الحوثيين.

وشنت المقاومة الشعبية هجوما عنيفا على مواقع الميليشيات في سوداء غراب، ونصبوا كمائن تمكنوا خلالها من قتل أعداد من الانقلابيين، وتدمير مدرعات في المنطقة الواقعة بمديرية الزاهر بمحافظة البيضاء وسط اليمن.

دعوى قضائية لإجبار واشنطن على إجلاء أميركيين من اليمن

ديترويت ـ رويترز: سعى محامون يمثلون مجموعة من الأميركيين من أصل يمني، أمس الاول، للحصول على قرار من قاض اتحادي يلزم الحكومة بإصدار أمر بالقيام بعملية إجلاء طارئة تشمل 37 مواطنا أميركيا تقطعت بهم السبل في اليمن منذ اندلاع الصراع الدامي.

وقال محامون لفرع ميشيغان من «مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية» للقاضي شون كوكس في ديترويت إن الحكومة الأميركية تضع دون داع مواطنين في خطر وشيك من خلال عدم التحرك لإخراجهم. يذكر أن «مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية» هي أكبر منظمة تدافع عن الحريات المدنية للمسلمين في الولايات المتحدة.

وتريد الحكومة ان تقضي المحكمة برد الدعوى، قائلة إن المحكمة ليس لها سلطة إصدار الأمر بالإجلاء.

وقال فيسبير ماي، محامي وزارة العدل الأميركي، أمس الأربعاء، إنه ليس من المتصور أن يأمر قاض بإجلاء رسمي لمواطنين أميركيين بسبب عدم الاستقرار في اليمن. وأبلغ كوكس المحامين بأنه سيحاول إصدار حكم بسرعة في طلب الحكومة رفض القضية. وقتل نحو 2000 شخص في اليمن منذ مارس. وأغلقت الولايات المتحدة سفارتها في صنعاء في فبراير، عندما استولى الحوثيون على العاصمة اليمنية. وتطالب واشنطن مواطنيها منذ عدة أشهر بمغادرة البلاد محذرة من أن خيارات الإجلاء باتت محدودة للغاية. وقامت الصين والهند وتركيا ودول أخرى بإجلاء مواطنيها من اليمن في أبريل الماضي.

تقرير إخباري

العلاقات الأميركية ـ الخليجية بعد «كامب ديفيد» وحتى نهاية عهد أوباما.. شراكة تتآكل مع الوقت!

بيروت ـ خاص: القمة الخليجية ـ الأميركية التي عقدت في كامب ديفيد الشهر الماضي، والتي وصفت بالتاريخية وغير المسبوقة، جاءت في سياق محاولات إدارة أوباما احتواء القلق الخليجي المتنامي إزاء تداعيات التوصل إلى اتفاق نووي نهائي مع إيران أواخر الشهر الجاري، حيث تخشى دول الخليج أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران وإعادة أموالها المحتجزة في الولايات المتحدة إلى زيادة دعمها لحلفائها في كل من العراق وسورية واليمن ولبنان. كما تخشى هذه الدول أن يتركها الانكفاء الأميركي عن منطقة الشرق الأوسط مكشوفة أمام أي تغول إيراني محتمل، وخصوصا أن الاتفاق النووي النهائي سيبقي على الأرجح على البنية التحتية النووية الإيرانية. كما جاءت في سياق رغبة الدول الخليجية وخصوصا المملكة العربية السعودية تأسيس معادلة توازن قوى إقليمية جديدة بدلا من معادلة توازن القوى الحالية التي تعمل لصالح إيران، والسعي للحصول على التسليح والتدريب اللازمين بهدف إقامة توازن استراتيجي مع إيران.

لم يكن أحد من الطرفين يتوقع أن تبدد قمة كامب ديفيد الخلافات في وجهات النظر أو أجواء عدم الثقة، أو أن تسقط هواجس دول الخليج من مواقف الرئيس باراك أوباما حيال إيران، ومن مدى التزامه بمواقفه ووعوده وسياساته، سواء في العراق أو سورية أو اليمن، وبالتالي أن تتوحد الرؤى حيال الأزمات والقضايا التي تشغل المنطقة. في المقابل لم يكن أحد يتوقع أن تفشل اللقاءات في تحقيق الحد الأدنى من التفاهمات.

هذه القمة غير المسبوقة وغير العادية التي قادتها من الجانب الخليجي قيادات شابة كان لها دور بارز في وضع النقاط على الحروف فيما يخص أمن منطقة الخليج وما يحيط بها من مخاطر، انتهت إلى:

● انتزاع دول الخليج التزامات أميركية أكثر تحديدا حيال أمنها. فقد طمأنت إدارة أوباما الحلفاء الخليجيين بالتزامها أمنهم عبر ترتيبات أمنية وعسكرية متفق عليها، غير أن الضمانات التي قدمتها واشنطن في القمة لم تصل إلى درجة توقيع معاهدة للدفاع المشترك. فقد رفضت واشنطن فكرة التوقيع على اتفاقية أمنية طويلة المدى مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد بدا واضحا أن هناك رفضا قاطعا لفكرة الالتزام المكتوب، أو الاتفاقية الرسمية للدفاع المشترك بين واشنطن والعواصم الخليجية، بحجة أن الأمر يحتاج إلى موافقة الكونغرس، والذي لن يوافق بسبب ارتباطات واشنطن الدفاعية في الشرق الأوسط وهمومها بالشرق الأقصى، والتذرع داخل إدارة أوباما بعدم الحاجة إلى الانغماس في الخلافات العربية الداخلية. وبالنسبة لأوباما فإن هدف الشراكة الجديدة بين أميركا ودول الخليج ليست تأييد مواجهة طويلة الأمد مع إيران ولا حتى تهميشها، لأن إنهاء التوترات في المنطقة وحل صراعاتها المدمرة يتطلب حوارا أوسع يشمل إيران وجيرانها في مجلس التعاون الخليجي. وهذا معناه أن دول الخليج مطالبة بأن تتكيف مع هذه الرؤية الأميركية للدور الإقليمي الإيراني وللعلاقات المطلوبة بين الدول الخليجية وإيران، أي أن تتحول إلى علاقات وفاق بدلا من علاقات الصراع.

● تطوير العلاقات بين الطرفين وبحث كيفية إحداث نقلة نوعية في العلاقات الاستراتيجية إلى مستوى مشابه لعلاقات الولايات المتحدة الاستراتيجية بحلف شمال الأطلسي، بمعنى منح دول الخليج وضع «حلفاء خارج حلف شمال الأطلسي»، وهذا لا يمنع من البدء في مرحلة طويلة وجديدة للاعتماد الخليجي على الذات، مع الحفاظ على مكاسب ما تحقق عبر عقود من الصداقة مع واشنطن، والمراهنة على أن العلاقات الخليجية الأميركية ستستمر استراتيجية بغض النظر عن سياسات الإدارة الحالية.

بعد قمة كامب ديفيد، هناك التزام أميركي رسمي في ثلاثة أمور جوهرية، هي:

● إعادة التأكيد على سياسة الولايات المتحدة باستخدام كل عناصر القوة لحماية المصالح الرئيسة المشتركة في منطقة الخليج، وردع ومواجهة أي عدوان خارجي ضد حلفائها وشركائها، كما فعلت في حرب الخليج، واعتبار هذا الالتزام أمرا لا يقبل التشكيك.

● التأكيد على أن اتفاقا شاملا يتيح الرقابة والتحقق ويبدد كافة المخاوف الإقليمية والدولية بشأن برنامج إيران النووي سيخدم المصالح الأمنية لدول مجلس التعاون والولايات المتحدة والمجتمع الدولي على حد سواء.

● الاتفاق على أن الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تعارض وستعمل معا للتصدي لأي أنشطة إيرانية تزعزع الاستقرار في المنطقة.

هذه «النتائج ـ المكاسب» يمكن البناء عليها لتعزيز مستويات التعاون المستقبلية في مختلف القضايا. لكن الفائدة الأهم من ذلك كله هي أن دول الخليج سجلت مكتسبات أساسية تمثل اعترافا دوليا، وليس أميركيا فقط، بأهمية قرارها المشترك خاصة بعد تجربتها الناجحة في «عاصفة الحزم»، وإقرارا أميركيا أن أي اتفاقيات مع أطراف إقليمية لابد أن تراعي مصالح دول الخليج وأمنها واستقرارها الجماعي، هذا بالإضافة إلى إضفاء المشروعية على المبادرات التي تقوم بها دول الخليج من جانب واحد لحماية أمنها الإقليمي، خصوصا إذا تطلب ذلك القيام بأعمال عسكرية خارج حدود دول المجلس.

وفي الخلاصة فإن الخليجيين والأميركيين يتفقون على الأهداف المتعلقة بالمسائل الأمنية والعسكرية، واستقرار المنطقة، ومواجهة النشاطات الإيرانية التي تشجع عدم الاستقرار. لكنهم يختلفون في الرؤية السياسية الناظمة لمثل هذه الأهداف.

وموقف الرئيس أوباما وإدارته تجاه المنطقة يشير إلى أن العلاقات الخليجية ـ الأميركية دخلت بالتوازي مع التحولات في المنطقة، مرحلة تختلف كثيرا عما كانت عليه قبل احتلال العراق. من هنا لم يعد هم الخليجيين يتركز على البحث عن تطمينات في القمة، وإنما عن تفاهمات جديدة تعزز القدرات الذاتية للخليجيين بأن يكونوا هم المصدر الأول لحماية أمنهم ومصالحهم. وهو ما يتطلب ليس فقط شراء السلاح، ومنظومات صواريخ دفاعية، وتعاونا استخباراتيا، بل امتلاك القدرات العسكرية تكنولوجيا ومعرفيا، والبدء في مشاريع تصنيع لتلبية هذه الحاجة.

لكن هناك من يعتبر أن إدارة أوباما لا يعنيها في هذه المرحلة إلا التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران يجعلها شريكا في الحرب على تنظيم «داعش». وفي سبيل ذلك، فهي مستعدة للتغاضي، ولو لبعض الوقت، عن أنشطة إيران الأخرى المزعزعة للاستقرار في المنطقة العربية. وتسعى إدارة أوباما للحصول على مساعدة دول الخليج في إقناع الكونغرس بقبول هذه السياسة من جهة، كما تريد منها القبول بمهادنة إيران وعدم التصعيد ضد سياسات التغول التي تتبعها في المنطقة العربية. وفي الوقت نفسه، تريد إدارة أوباما إيصال رسالة ضمنية إلى الخليجيين بأن الدفاع عن مصالحهم وأمنهم يقع على عاتقهم، ويعتمد بشكل رئيسي على إمكاناتهم الذاتية، وأن دور الولايات المتحدة هو دور مكمل للدور الذاتي الخليجي. وفي هذا السياق، يمكن فهم حجم الاستياء الخليجي من سياسات إدارة أوباما في المنطقة، وفهم قلقهم تجاه مفاوضاتها مع إيران، وهو ما دفعهم الى أخذ زمام المبادرة بعيدا عن انتظار الضوء الأخضر الأميركي، كما جرى في اليمن.

ما حدث عندما زار الخليجيون واشنطن وكامب ديفيد هو أنهم وجدوا الرئيس الأميركي في كامل الانصباب على الأولوية الإيرانية وأن رسالته الأساسية كانت أنه لن يسمح لأي كان بتخريب الاستراتيجية الأساسية وهي: إيران.

لم يسمع أوباما لغة الحسم التي توعد بها الخليجيون. فهم لم يطالبوا، مثلا، بإنشاء مناطق منع حظر الطيران في سورية من أجل نقلة نوعية في دعم المعارضة السورية المسلحة المعتدلة. اكتفوا بالسماع من أوباما أن أولويته هي مواجهة «داعش» كيفما كان، وأن دعمه لقوى المعارضة المعتدلة لن ينتقل إلى مرتبة جديدة، وأنه لن يتورط.

رأي مستشاري أوباما هو أنه إذا كانت إيران و«الحرس الثوري» أو حزب الله الوسيلة لدحض «داعش»، فليكن. وإذا كان الرئيس بشار الأسد هو الأداة، فليكن. باراك أوباما لن يتورط في حرب سورية. فليخض حزب الله الحرب مع «داعش» وليكن هلاكهما معا، ولينهك معهما الأسد ونظامه ولتتفتت سورية. واشنطن لا تبالي.

السياسة الأميركية نحو العراق، كما سمعها الخليجيون، هي أن الأولوية هناك أيضا لمواجهة «داعش» على أيدي أي كان. فإدارة أوباما قررت ألا تتنبه لأخطار تمكين «الحشد الشعبي» على أيدي إيران ليكون ميليشيات تابعة لها تعمل في أراضي العراق، ولذلك قررت واشنطن ألا تفهم أن «تسليم» الجيش العراقي الرمادي إلى «داعش» بلا مقاومة شرسة كان سيؤدي بالضرورة إلى استنجاد بالميليشيات الشيعية في معركة عاصمة الأنبار السنية. بكلام آخر، دخلت إيران الأنبار العراقية. ولهذا دلالات خطيرة.